رسالة الكويت

رسالة دورية تصدر عن مركز البحوث والدراسات الكويتية

السنة الرابعة عشرة - العدد [٦٤] محرم ١٤٤٠هـ/ أكتوبر ٢٠١٨م

مركز البحوث والدراسات الكويتية

في هذا العدد

- افتتاحية العدد
- التواصل الثقافي بين الكويت ومصر في وثائق محمد سالم السديراوي
- تقرير عن: زيارة سمو الشيخ صباح السالم الصباح إلى جمهورية الهند (١٧ - ٢٩ نوفمبر ١٩٦٤م)
- «من تاريخ الأوبئة والجوائح في الكويت والخليج» «شواهد من وثائق الأسر الكويتية»
- «من الاحتلال إلى التحرير» غرفة تجارة وصناعة الكويت خليّة عمل وإعلام وانقاذ وتوثيق
- الكويت في تقرير السفينة الحربية البريطانية «إميرالد» (القسم الأول)
- الدورة الثانية والثلاثون لاجتماع الأمانة العامة لمراكز الوثائق والدراسات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
- من مكتبة المركز

الافتتاحية

عزيزي القارئ:

مع صدور هذا العدد من «رسالة الكويت» أعاد مركز البحوث والدراسات الكويتية إصدار كتاب توثيقيّ مهم نفدت طبعته الأولى منذ زمن عن إسهام دولة الكويت في أعمال مجلس الأمن عضواً غير دائم خلال العامين ١٩٧٨م، و١٩٧٩م، هو كتاب «عامان في مجلس الأمن (٧٨-١٩٧٩م)» للدبلوماسي الكويتي الأستاذ عبدالله بشارة، أول مندوب دائم لدولة الكويت في الأمم المتحدة، وأول مندوب لها في مجلس الأمن.

ومع صدور هذا الكتاب التوثيقي يؤكد المركز أهمية توثيق الأنشطة الحيوية المهمة التي تسجل إنجازات الكويت في شتى مناحي الحياة، ومنها النشاط السياسي والدبلوماسي؛ حرصاً على عدم ضياعها أو نسيانها، ورغبةً في الإفادة منها، وخاصةً أن هذا الإصدار يجيء مع اختيار دولة الكويت للمرة الثانية عضواً غير دائم في مجلس الأمن للفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠م)، وأن تجربة المشاركة الأولى للكويت في هذا المحفل الدولي المهم تجربة ثرية حافلة بالخبرات السياسية الكبيرة، والرؤى المتعددة بشأن الأحداث العالمية، وكان صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه - يقود مسيرتها وهو وزير لخارجية الكويت.

وبهذا التسجيل الوافي للأحداث تتوافر تجربة مميزة في هذا المحفل الدولي بالغ الأهمية في تناول الشؤون العالمية، ودور السياسة الكويتية الحكيمة في تناول العديد من الأزمات الدولية.

وما توفيقنا إلا بالله

أ.د. عبدالله يوسف الغنيم

رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية

مركز البحوث والدراسات الكويتية

ص.ب: ١٠٢٤ دسمان - رمز بريدي: ١٥٤٦١ الكويت - ت: ٢٢٢١٠٨٩٨ (٠٠٩٦٥) - فاكس: ٢٢٢١٠٨٨٠ (٠٠٩٦٥)

E-mail: crsk@crsk.edu.kw - homepage: http://www.crsk.edu.kw

«من الاحتلال إلى التحرير»

غرفة تجارة وصناعة الكويت خليّة عمل وإعلام وإنقاذ وتوثيق

إعداد: غرفة تجارة وصناعة الكويت

[في ٢٩ من أكتوبر ١٩٩٢م، وبناء على طلب المركز، أعدت غرفة تجارة وصناعة الكويت تقريراً عن الجهود التي قامت بها الغرفة في أثناء فترة الغزو العراقي الغاشم على الكويت، وذلك ضمن سعي المركز نحو توثيق تلك الفترة من تاريخ الكويت. ووجدنا أن من المناسب نشر هذا التقرير تعميما للفائدة لأهميته، وبناء على رغبة عدد من الباحثين].

في ليل الثاني من أغسطس ١٩٩٠م اقترف النظام العراقي جريمته النكراء، فاجتاحت قواته الباغية أرض الكويت خانقة بحبل الحقد والغل والغرور كل المشاعر الإنسانية والقيم الإسلامية والروابط العربية.

كانت الجريمة مروعة في غدرها، لئيمة في تخطيطها، دموية في قتلها وسلبها واغتصابها، كارثية في تداعياتها ونتائجها. غير أن الكويت - بالمقابل وبحمد الله وفضله - كانت بطلة في صمودها، رائعة في وحدتها، مؤمنة في صبرها وتجلّدها. تعالت فوق الجرح النازف، وارتفعت فوق المصاب الصاعق، فنفضت عن نفسها الألم المذهل، واعتصمت بحبل الله، وانبرت قيادة وشعباً، شيباً وشباباً، رجالاً ونساء، لمقاومة العدوان كل على قدر استطاعته وأكثر.

ومثلها مثل كل المؤسسات الكويتية الوطنية، تحركت غرفة تجارة وصناعة الكويت بحماس وسرعة لتقديم ما تستطيع من خدمة للوطن وأسرته الاقتصادية، فبادرت بعون الله وبمساندة شقيقاتها غرف واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي إلى تأسيس مقرين مؤقتين لها في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ أحدهما في "أبوظبي"، والآخر في "دبي"، قدّم لهما سمو رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رحمه الله - دعما مالياً سخياً، وقدّم لهما مجلس الغرف السعودية قرضاً احتياطياً كبيراً، ولم يبخل عليهما الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتسهيلات القانونية والإدارية والدعم الأدبي، كما لم توفر غرفة تجارة وصناعة دبي جهداً لإنجاحهما.

والتحق بالعمل في هذين المقرين سبعة من موظفي الغرفة، ومن هذين المقرين زاولت الغرفة عملها، وقدمت خدماتها، وأدت ما يفرضه عليها إحساسها الوطني ومسؤوليتها الاقتصادية والاجتماعية.. وفيما يلي تلخيص متواضع لبعض ثمرات هذه الجهود:

أولاً - إعـادة تسجيل الأعضاء وتحديد عناوينهم

للإعلام باستئناف الغرفة لنشاطها من دبي وأبوظبي وإيجاد قنوات اتصال بينها وبين منتسبيها نشرت الغرفة إعلانا بوسائل الإعلام المختلفة (إذاعـة - تلفاز - صحف يومية) التي تبث وتوزع في الدول الخليجية والعربية والأجنبية التي تستضيف المواطنين الكويتيين الموجودين خارج الوطن بشكل مكثف وخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين ومصر وبريطانيا، وقد طلبت الغرفة في هذا الإعلان من منتسبيها ضرورة المبادرة إلى إعادة تسجيل شركاتهم ومؤسساتهم في أي من مقريها المؤقتين، كما أعدت الغرفة لنفس الغرض نموذج تسجيل لمراجعيها والمترددين عليها. وقد بلغ عدد الشركات والمؤسسات التي تم تسجيلها قرابة (٣٥٠٠) شركة ومنشأة.

وفي هذا الصدد، فإن الغرفة تحمد الله عز وجل الذي وفقها إلى إخراج مستنداتها الهامة وملفات أعضائها المحفوظة في الكومبيوتر مما سهّل لها العودة إلى عملها بسرعة في الكويت المحرّرة.

ثانياً: متابعة البضائع الكويتية التي أفرغت في الموانئ الخليجية

سارعت الغرفة بمجرد استئنافها لنشاطها إلى التنبيه على ضرورة متابعة البضائع الكويتية التي أفرغت خارج الموانئ الكويتية، وقامت في سبيل ذلك بإجراء اتصالات وتحركات نشطة لدى السلطات والغرف السعودية وفي دولة الإمارات العربية المتحدة، وقد تمثل ذلك فيما يلي:

- استطاعت الغرفة بالتعاون والتنسيق مع غرفة تجارة وصناعة دبي توفير قوائم كاملة ومفهرسة تحدد مسار ومآل البضائع التي تم شحنها من موانئ التصدير قبل الثاني من أغسطس، والتي جرى تفريغها في أقرب الموانئ لميناء الوصول (الكويت) وفقا لقوانين النقل البحري، وبخاصة موانئ دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين وغيرها من الموانئ الخليجية. علماً أن بعض الشركات خالفت ذلك وأنزلت البضائع في موانئ بعيدة مثل سنغافورة وهونج كونج، كما أعيدت بضائع أخرى إلى موانئ التصدير.

وقد تمكنت الغرفة بجهودها ومن خلال مشاركتها في عضوية لجنة متابعة البضائع الكويتية واستضافة هذه اللجنة عند بدء عملها بمقر الغرفة المؤقت في دبي من متابعة البضائع الكويتية وتذليل كثير من المشكلات المتعلقة بالتخليص عليها وتسليمها لأصحابها.

- إجراء الاتصالات والقيام بزيارات للجهات المعنية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وبخاصة المسؤولون بالموانئ والجـمارك وغـرف التجارة والصناعة لتسهيل عملية تسليم التجار الكويتيين بضائعهم

(homepage: http://www.crsk.edu.kw)

(حقوق الطبع والنشر محفوظة)

أو تخزينها مع إعفائها من رسوم الجمارك والتخزين والأرضية، وهو الأمر الذي استجابت له السلطات المعنية في دولة الإمارات العربية المتحدة مشكورة، ولاتزال الغرفة تبذل جهودها بهذا الصدد بالنسبة لموانٍ أخرى.

- العمل على حل مشكلة البضائع التي قامت شركات الملاحة بإرجاعها إلى موانٍ التصدير وذلك بإعادة شحنها إلى موانٍ دولة الإمارات العربية المتحدة وتسليمها لأصحابها دون تحمل تكاليف إعادة الشحن والتخزين في بلد المنشأ.

- حل مشكلة الإنذار الذي وجهته وكالات الشحن البحري عن طريق الصحف اليومية بدولة الإمارات العربية المتحدة لأصحاب البضائع الكويتيين لاستلام بضائعهم خلال (١٥) يوماً، والتنسيق مع غرفة دبي لحل الخلافات مع وكلاء البواخر وشركات الشحن.

ثالثاً - خدمات المراجعين

- الاتصال والتنسيق مع المسؤولين في بلدية دبي لمساعدة الشركات والمؤسسات الكويتية وتمكينها من مزاولة النشاط التجاري في دبي وإنجاز معاملاتها بصورة فعالة وسريعة.

- تلقي الشكاوى التجارية من رجال الأعمال الكويتيين والعمل على حلها بالتعاون والتنسيق مع غرفة تجارة وصناعة دبي.

- استعادة المبالغ المستحقة على شركات أجنبية لشركات أو مؤسسات كويتية وتذليل ما صاحب ذلك من إشكالات إجرائية أو قانونية.

- التصديق على توقيعات المفوضين بالتوقيع عن الشركات والمؤسسات الكويتية وتزويد الأعضاء بشهادات لمن يهمه الأمر.

- إعادة تسجيل السفن الكويتية التي انتهى ترخيص مزاولاتها للنشاط في أثناء فترة الاحتلال، وتمكينها من العمل بموجب تراخيص مؤقتة لمدة ستة شهور أو لحين تحرير الكويت أيا الأجلين أقرب.

رابعاً - استقبال الوفود والزائرين

- التقى المسؤولون بالغرفة بعدد من الوفود الإعلامية والاقتصادية التي زارت دبي إبان فترة الاحتلال الغاشم، وقاموا بإطلاعهم على ممارسات قوات الغزو من قتل وسلب ونهب للممتلكات وهتك للأعراض وانتهاك للحرمات والمبادئ والقيم الإسلامية والإنسانية.

- تردد على المقر المؤقت للغرفة بدبي عدد من الوفود التجارية والزائرين الأجانب للإعراب عن تضامنهم مع الأسرة الاقتصادية الكويتية وأبناء الشعب الكويتي في المحنة التي تعرضوا لها، وبحث إمكانات التعاون قبل أو بعد اندحار جحافل الغزو، وتحرير الكويت، وقد التقى بهم المسؤولون وقدموا لهم كل عون ممكن لتسهيل مهامهم كما زودوهم بالمعلومات والبيانات التي طلبوها.

خامساً - الإعلام والمؤتمرات والاجتماعات

١- بعد أيام قلائل من الاحتلال العراقي الغاشم بدأت الغرفة تحركا سريعاً ومكثفاً، فدعت إلى اجتماع طارئ لمجلس اتحاد الغرف العربية الخليجية عقد في لندن بتاريخ ٢٠/ ٩/ ١٩٩٠م، حيث تقرر إسقاط عضوية الغرف العراقية وتنسيق العمل مع الغرف الشقيقة في دول مجلس التعاون الخليجي في حملة مدروسة شملت أوساط الغرف العربية والإسلامية والدولية لإبراز الحق الكويتي والدعوة إلى تحرير الكويت وعودة الشرعية إليها، وكانت الغرفة بمثابة صوت الكويت في المحافل الاقتصادية العربيةوالدولية تفضح حقيقة العدوان ومراميه وممارساته وتشرح حق الكويت وما يعانيه شعبها من ظلم وقتل وتشريد.

٢- المشاركة في اجتماعات الغرفة التجارية العربية الفرنسية الذي عقد في باريس بتاريخ ٥أكتوبر ١٩٩٠م، وتم فيه بحث آثار الغزوالعراقي الغاشم على دولة الكويت، ودعا إلى عقد اجتماع لاحق للرؤساء والأمناء العامين للغرف العربية والأوروبية المشتركة للتنديد بدون تحفظ بالاعتداء السافر على دولة الكويت، والمطالبة بالانسحاب الكامل غير المشروط للقوات العراقية المعتدية من الكويت.

٣- المشاركة في اجتماع مجلس إدارة غرفة التجارة العربية البريطانية الذي عقد في لندن بتاريخ ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٠م حيث أصدر بيانا دعا فيه رجال ومؤسسات ومنظمات الأعمال في بريطانيا والدول العربية بوجه خاص، وفي كافة أنحاء العالم بوجه عام إلى تكثيف جهودها العملية والإعلامية الرامية إلى سرعة تنفيذ قرارات جامعة الدول العربية ومجلس الأمن الدولي بانسحاب قوات النظام العراقي من الكويت واستعادة دولةالكويت لسيادتها ومؤسساتها وعودة حكومتها الشرعية والإفراج عن جميع الرهائن المحتجزين.

٤- المشاركة في الاجتماع غير العادي الثالث لمجلس اتحاد الغرف العربية الخليجية الذي عقد بالقاهرة بتاريخ ١٤/ ١١/ ١٩٩٠م، وقد أصدر المجلس في ختام اجتماعه عـدداً من القرارات تركزت في تأكيد قرار إسقاطه عضوية اتحاد الغرف التجارية العراقية واتحاد الصناعات العراقي من اتحاد الغرف العربية الخليجية، وتغيير اسمه إلى اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ومطالبة حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بتمديد فترة إعفاء البضائع الكويتية من رسوم الأرضية لتصبح اثني عشر شهراً، وكذا مطالبة الوكلاء التجاريين في دول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع أصحاب البضائع الكويتية المفرغة في الموانى الخليجية فيما يتعلق بتصريف هذه البضائع.

٥- المشاركة في اجتماعات الـدورة الثالثة والسبعين لمجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية الذي عقد في القاهرة يوم ١٥ نوفمبر ١٩٩٠م، وكان البند الوحيد على جدول الأعمال هو: "الغزو العراقي لدولة الكويت وآثاره على الأمة العربية"، وقد أصدر المجلس في ختام اجتماعه عدداً من القرارات

(homepage: http://www.crsk.edu.kw)

(حقوق الطبع والنشر محفوظة)

أعرب فيها عن تضامنه الكامل مع الشعب الكويتي والحكومة الكويتية، وإدانته لممارسات قوات الغزو غير الإنسانية، وطالب كافة الغرف العربية والإسلامية والأجنبية المشتركة بمراعاة تطبيق قرارات الحظر الاقتصادي الشامل على العراق، كما قرر المجلس مساندته الكاملة لغرفة تجارة وصناعة الكويت لممارسة عملها لحين رد آثار العدوان.

٦- المشاركة في أعمال الدورة (١٦٠) لمجلس إدارة غرفة التجارة الدولية الذي عقد في باريس في ٢٨ نوفمبر١٩٩٠م، والـذي يضم نخبة من رجال الأعمال في مختلف أنحاء العالم، حيث ألقيت كلمة باسم رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت عرضت لممارسات التخريب والتدمير والنهب والقتل والتشريد التي ارتكبتها جحافل الاحتلال، ودعـت غرفة التجارة الدولية ولجانها الوطنية إلى تكثيف جهودها العملية والإعلامية لإحكام الحصار الاقتصادي على النظام العراقي، والإسراع في استخدام كافة الخيارات المتاحة لإنهاء الاحتلال العراقي لدولة الكويت باعتباره تحدياً سافراً للإرادة الدولية.

٧- المشاركة في اجتماع مجلس إدارة الغرفة العربية البلجيكية الذي عقد في بروكسل بتاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٩٠م، وقد أقر المجلس الالتزام بقرارات جامعة الدول العربية ومجلس الأمن التي تدين الاحتلال العراقي لدولة الكويت وتطالب بالانسحاب الكامل وغير المشروط للقوات العراقية واستعادة دولـة الكويت لاستقلالها وسيادتها وحكومتها الشرعية.

- المشاركة في اجتماعات الدورة (٢٤٨) لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية الذي عقد في جنيف خلال الفترة من ١٢-١٦ نوفمبر ١٩٩٠م، حيث بحث المجلس عدداً من الموضوعات المتعلقة بالآثار الناجمة عن الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت؛ كان من أهمها المذكرة المقدمة من حكومة الكويت وغرفة تجارة وصناعة الكويت والاتحاد العام لعمال الكويت، وقد قرر المجلس الموافقة على النقاط الخمس الواردة فيها، والتي تضمنت الإعراب عن قلق المجلس للآثار الناجمة عن الغزو العراقي الغادر على أوضاع أصحاب الأعمال والعمال في الكويت وتكليف المدير العام بإيفاد بعثة إلى الكويت لتقصي الحقائق عن هذه الأوضاع وإحالة المذكرة إلى لجنة الحريات النقابية للنظر فيها بصفة عاجلة، والتعاون - في إطار اختصاصات منظمة العمل الدولية - مع الأمم المتحدة في جهودها الرامية لإجبار المعتدي الآثم على الانسحاب من دولة الكويت دون قيد أو شرط، وقد ألقى ممثل الغرفة كلمة أمام المجلس فضح فيها ممارسات قوات الغزو الباغية أمام أعضاء المجلس الذين يمثلون الحكومات وأصحاب الأعمال والعمال، وقد قامت الأمانة العامة لمنظمة أصحاب الأعمال الدولية بتوزيع نص الكلمة على جميع المنظمات الأعضاء.

- المشاركة في اجتماعات الدورة (٢٤٩) لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية في جنيف من ٢٥ فبراير إلى ٢ مارس ١٩٩١م، وقد قدمت غرفة تجارة وصناعة الكويت شكوى إلى لجنة الحريات النقابية المنبثقة عن المجلس، وذلك عن طريق المنظمة الدولية لأصحاب الأعمال، أبرزت فيها الممارسات غير الإنسانية لقوات الغزو الغاشمة بحق الشعب الكويتي بعامة وبحق

أصحاب الأعمال والأسرة الاقتصادية الكويتية بصفة خاصة.

- الإعداد لاجتماعات الدورة التاسعة للجمعية العموميةوالدورة السابعة عشرة للجنة التنفيذية للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع (كراتشي ١-٥ يونيو ١٩٩١م).

- الإعداد للدورة (٧٨) لمؤتمر العمل الدولي والدورة (٢٥٠) لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية - جنيف / يونيو ١٩٩١م.

- كانت الغرفة في أثناء فترة الاحتلال بمثابة مركز إعلامي اقتصادي؛ إذ نسّقت مع الغرف الخليجية والغرف العربية المؤيدة لها لاستصدار قرارات إدانة للعدوان والمطالبة بتحرير الكويت وعودة شرعيتها من معظم الغرف العربية الأجنبية المشتركة في أوروبا وأمريكا، ومن الغرفة الإسلامية، ومن كثير من اللقاءات والمنابر الاقتصادية العالمية. وكانت تتولى الرد على كل ما يرسله أو ينشره اتحاد الغرف العراقية من معلومات مضللة، كما كانت ترسل الكتب والنشرات لكل الجهات المعنية شارحة الحق الكويتي ومفندة مزاعم النظام العراقي الغادر.

سادساً - الاشتراك في معرض أبوظبي الدولي

شاركت غرفة تجارة وصناعة الكويت في معرض أبوظبي الدولي / ٩١ الذي أقيم في الفترة من ١٦-٢٧ يناير ١٩٩١م، وقد استطاعت الغرفة بدعم ومساندة المسؤولين بغرفة تجارة وصناعة أبوظبي وبمساعدة عدد من الجهات الرسمية وغير الرسمية والأفراد توفير المعروضات والهدايا التي تبرز صمود وارتباط الشعب الكويتي بأرضه ووطنه وإصراره على تحريره من دنس الغاصب المحتل، وقد لاقى الجناح الكويتي إقبالا جماهيريا عريضا خاصة وأنه تعاصر مع بدء شن حرب عاصفة الصحراء لتحرير الكويت فجر السابع عشر من يناير ١٩٩١م.

وقد حصل الجناح الكويتي على شهادة تقدير وميدالية تذكارية لمشاركته الفعالة ونشاطه المتميز في المعرض.

سابعاً - خدمات الغرفة لمنتسبيها في مرحلة الشهرين الأولين للتحرير

بعد أن منّ الله على الكويت بالنصر وتحرير كامل ترابها الوطني واندحار العدو الغادر مكللا بالخزي والعار بدأ نشاط الغرفة يتركز في توفير كافة التسهيلات الممكنة للإسراع بتوفير الاحتياجات والسلع الضرورية، وبخاصة التموينية والغذائية منها، للمرابطين الصامدين في الداخل وإتاحة المعلومات اللازمة للتسريع باستئناف النشاط التجاري للإسهام في إعادة إعمار الكويت، وتُجمل جهود الغرفة في هذا الصدد فيما يلي:

- افتتاح مكتب في الدمام بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة وبالتعاون مع الجهات الأمنية لتمكين الشركات والمؤسسات والأعضاء المنتسبين للغرفة من الحصول على تراخيص استيراد مؤقتة لتوفير البضائع والسلع بالسرعة الممكنة والحصول على تراخيص مبكرة لدخول البلاد.

(homepage: http://www.crsk.edu.kw)

(حقوق الطبع والنشر محفوظة)

- إجـراء الاتصالات وبـذل المساعي لدى السلطات المعنية في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة لتذليل كافة العقبات التي اعترضت عمليات عبور الشاحنات للحدود وتسهيل دخولها الأراضي الكويتية، وقد وجدت جهود الغرفة لدى هذه السلطات صدى طيبا واستجابة فورية جديرة بالامتنان والتقدير.

- تصنيف الشركات والمؤسسات والأفـراد الأعضاء المسجلين بالمقر المؤقت للغرفة بحسب النشاط الاقتصادي، وتوفير قوائم بالمسجلين في كل نشاط باللغة العربية، وكذا توفير قوائم للأنشطة الرئيسية باللغة الإنجليزية وإتاحة الحصول على نسخ منها للسفارات، وهيئات التمثيل التجاري، والشركات والمؤسسات الأجنبية والعربية الراغبة في الإسهام في جهود إعادة إعمار الكويت والتعامل التجاري مع رجال الأعمال الكويتيين.

ثامناً - استئناف العمل داخل الكويت المحررة

- كانت الغرفة في طليعة المؤسسات الأهلية والعامة التي عاودت العمل من داخل البلاد، فعقدت اجتماعين مع أعضائها يومي ١٠ و٢٠/ ٤/ ١٩٩١م لدراسة تقييم الأضرار التي أصابت القطاعات الاقتصادية الوطنية المختلفة، وتقدمت بتاريخ ٧/ ٥/ ١٩٩١م بكتاب رسمي ضمنّته مقترحاتها بشأن هذا الموضوع إلى السيد وزير الدولة لشؤون مجلس الـوزراء، وهو الكتاب الذي تجاوب معه مجلس الـوزراء الموقر تجاوباً طيباً عندما بحثه في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/ ٥/ ١٩٩١م، وتواصل الغرفة اهتمامها بهذا الموضوع من خلال تعاونها مع الهيئة العامة لتقدير التعويضات. كما شاركت الغرفة في اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء لبحث موضوع العمالة الأجنبية، وتقدمت إليها الغرفة بتاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٩١م بمذكرة كاملة اعتبرت بمثابة ورقة عمل رئيسية للجنة المذكورة التي لا تزال تواصل جهودها واجتماعاتها.

- اجتمعت الغرفة مع أعضائها مرة ثانية بتاريخ ١٥/ ٥/ ١٩٩١م، حيث اقترح أن تنظم الغرفة مؤتمراً اقتصادياً لبحث كل القضايا الاقتصادية الكويتية والمسار المستقبلي للاقتصاد الوطني، وذلك في أقرب موعد تتيحه الظروف، ويكون كافياً لإنجاز الدراسات اللازمة، وبالفعل اعتمد مجلس إدارة الغرفة هذا الاقتراح وتقرر تنظيم المؤتمر في نوفمبر من العام نفسه.

- تقدمت الغرفة بتاريخ ١٢/ ٨/ ١٩٩١م بمذكرة حول تنظيم منح الرخص التجارية في إطار اللجنة التي كلفت بهذا الموضوع، وذلك للحد من ظاهرة بيع هذه التراخيص.

- بحث مجلس إدارة الغرفة في عدة جلسات تشابك المديونيات وأثره على الحركة الاقتصادية في البلاد، وتوصل المجلس إلى أن هذا التشابك لا يمكن البدء بحلّه إلا بعد أن ينتهي البنك المركزي